

دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الوقاية من الفساد

الباحثة/ نور علي إبراهيم
هيئة النزاهة



المقدمة

تحتاج المجتمعات في عصرنا الراهن الذي يتواصل وثورة العلم الى ثورة نقدية لنظمها واساليبها التربوية وسلوكها الاخلاقي تتلام وماتفرضه حركة الواقع ومبينة على فهم واع ورؤية واضحة لجوانب هذه الثورة وابعادها المختلفة في عملية التطور والتغيير لتكون مفتاحا لاصلاح مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتأخذ نسق العصر الذي نعيشه مع الاحتفاظ بما هو ايجابي وجوهري وتدعيمه اذ لايمكن للاصلاح ان يكون ايجابيا دون اهداف واضحة والقوانين والتشريعات وحدها لا تكفي لايجاد الحلول المناسبة فالتربية مشكلة صعبة وخطيرة ولا تقع على عاتق الاسرة فقط حيث يشاركها في ذلك المدرسة والمؤسسات الدينية ووسائل الاعلام هذه جميعها لها علاقة بالافراد حيث تساعد في الوقاية من الفساد عن طريق زرع القيم والعادات النزيلة وتحميهم من مخاطر الفساد الذي يهدد جميع المجتمعات بما فيها مجتمعنا لذلك نسلط الضوء على المؤسسات الضبط الاجتماعي لكي نعرف دورها في الوقاية وما هي الوسائل المتبعة للوقاية من الفساد لكونها مؤسسات مهمة في المجتمع ويقع على عاتقها مسؤولية كبيرة ، ان هذه المؤسسات من المؤسسات الاكثر اهمية كونها اكثر المؤسسات المنتجة للقيم والعادات الحميدة في نفوس افرادها فأذا كانت هذه المؤسسات جيدة سوف نلاحظ ذلك على افرادها وأما اذا كانت سيئة فإن ذلك سوف يؤثر على سلوك الافراد لان الدولة تعتمد على هذه المؤسسات في رعاية وتربية الافراد لكي يكونوا جيلا واعيا وتحافظ عليهم من المخاطر التي تهددهم وخاصة في هذه الفترة الحرجة كون العراق يمر بفترة صعبة من التحدي والتقدم الى الامام لذلك يتطلب من هذه المؤسسات مساعدة الدولة في وقاية افرادها من الفساد الذي بات يهدد كل المجتمعات وهو نوع من الحرب المستخدمة لضرب العراق وعدم النهوض وجعل جميع افراده اشخاصا فاسدين لذلك يتطلب الوقوف بوجه هذا الفساد عن طريق الوقاية وصد كل العوامل التي تساعد عليه او الهينة له لذلك يتطلب استخدام الوسائل الوقائية الجيدة لصد الخطر الذي يهدد العراق.



الفصل الاول

مدخل نظري

المبحث الاول

موضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها

موضوع الدراسة :

هناك آليات للضبط الاجتماعي لها فعاليتها في تحديد سلوك افراد المجتمع اينما كانوا وحيثما وجدوا ، ومن مجموع هذه الاليات يتكون جهاز ضابط له علاقته الوثيقة بالجماعة التي يعيش فيها المرء ، وبالضغوط التي تزاوئها الجماعة في حياة اعضائها فكل فرد يود من غير شك ان يكون موضع تقدير افراد جماعته الآخرين ، ومهما تعدد الجماعات التي ينتمي اليها المرء يتفاوت مركزه في كل منها فهو يسعى لكسب اعتزاز بعضها به وثقتها فيه .

ومن أجل هذه الحاجات في النفس الانسانية التي لاحدود لما تتطلبه من الاشباع تصبح الجماعات اداة ضبط للسلوك التي تقتضيها عضويتها ، بحيث لاتلبث هذه المثاليات والقيم والمعايير ان تستدخلها ذواتنا ونتمثلها في نفوسنا فتصبح هي العين التي نرى بها والإذن التي لانسمع إلا عن طريقها ، والعقل الذي به نفكر والقلب الذي يحس ويتوقع، واليد التي تعمل وتتصرف اي ان القيم والمعايير الخلقية ومثاليات الفكر والأداء تنتقل من المجتمع في خارج ذواتنا الفردية إلى باطن نفوسنا ، لتعمل عملها حتى في غيابها عن أعيننا او عدم وجود الذين يقومون بالثواب على احترامها او العقاب على انتهاكها وما خوف اقتران الزنا رغم الخلوة الكاملة بدافع الدين او الامتناع عن تخطي اشارة المرور رغم عدم وجود شرطي المرور بدافع احترام القانون او تهيب اخذ مال كتمسك بالفضيلة والامتناع اخذ الرشوة او سرقة اموال الدولة الا صورة رائعة من صور التمسك بالقيم الدينية الخلقية التي جاءت بها الاديان السماوية وعلى رأسها الدين الاسلامي الحنيف ، ان هذه المواقف ما هي الا صوراً وأمثلة فعلية في ضمائرنا تصبح حينئذ بديلاً للجماعة في الرقابة على هذه الضوابط .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كون مؤسسات الضبط الاجتماعي هي مؤسسات مهمة في المجتمع، وتعد من أهم الوسائل التي تشرف على المجتمع وكيفية الحفاظ عليها ووقايتها من الفساد بشتى أنواع الطرق والوسائل لمكنة ولكون المجتمع اليوم يمر بحالات عصبية من الفساد لذلك يتطلب من الضبط الاجتماعي الاهتمام بمؤسسات المجتمع وإيجاد طريق جديدة للوقاية .

هدف الدراسة :

يهدف البحث الحالي الى ايجاد الوسائل الوقائية المساعدة في محاربة الفساد الاداري.

المبحث الثاني

المفاهيم والمصطلحات:

يعرف الدور :((بأنه السلوك المتوقع من الفرد الذي يشغل موقعا أو منصبا اجتماعيا معينا))، ويكون الدور غطاء شاملا من السلوك المميز اجتماعيا ، يوفر وسيلة لتعريف وضع الفرد في المجتمع ، ويعمل أيضا كاستراتيجية ليكون بمستوى الأوضاع المتكررة وللتعامل مع الآخرين (١). يعرف (كاتز وكاهن) الدور بأنه: ((إطار معياري للسلوك يطالب به الفرد نتيجة اشتراكه في علاقة وظيفية بصرف النظر عن رغباته الخاصة والالتزامات الداخلية الخاصة البعيدة عن هذه العلاقة الوظيفية ويتحدد محتوى الدور بمتطلبات الواجبات الوظيفية والنظام الهرمي وتتميز الأدوار بأنه يمكن تعلمها وتعليمها سواء من خلال الأعداد للوظيفة قبل الدخول فيها أو التدريب عليها أثناء ممارستها وكثير من الأدوار يمكن تعلمها عن طريق الملاحظة والتقليد والمحاكاة ويكون أداء الدور بطريقة تلقائية ذاتية))(٢).

التعريف الاجرائي للباحث : ((هو تمتع الشخص بحقوقه أو تحمله مسؤولية تحتم عليه أداء واجبات مفيدة بحكم إشغاله منزلة معينة)).

مؤسسات الضبط الاجتماعي : تعرف مؤسسات الضبط الاجتماعي بأنها: ((المؤسسات التي يقع على عاتقها وقاية افرادها من الفساد وهي الاسرة والمدرسة ووسائل الاعلام والمؤسسات الدينية لانها تعتبر درع المجتمع في الوقاية)) (٣) .

كذلك تعرف مؤسسات الضبط الاجتماعي بأنها: ((المؤسسة المهمة في المجتمع كونها يقع على عاتقها مهمة كبيرة هي مهمة التنشئة والرعاية والوقاية وهذا من واجبها)) (٤) .

التعريف الاجرائي للباحث : ((يقصد بها المؤسسات التي يقع على عاتقها وقاية افرادها من المخاطر التي تحيط بهم وتنبيههم بها قبل وقوعها لحماية الافراد من المشكلات التي تعترضهم)).

الوقاية : تعرف الوقاية بأنها :((منع وقوع حدث غير مرغوب فيه أو الحيلولة دون حدوثه)) كما تعني حسب اعتقاد (مارتن بلوم) : ((انها مجموعة من الاجراءات التي تتخذ لحماية الافراد في المجتمع من مختلف النواحي التي تهددهم ، وتقوية وتعزيز القوى الكامنة لديهم لتحقيق الاهداف المرغوبة ويرى انه ينبغي ان تستند السياسة الوقائية الى مجموعة من الاجراءات المعتمدة على التخطيط العلمي لمواجهة مشكلة متوقعة أو مواجهة مضاعفات مشكلة وقعت فعلا)) (٥).

كذلك تعرف الوقاية بأنها :((التدخل المبكر لحماية الافراد والمجتمعات من المشكلات التي يتوقع أو يحتمل أن ترتكب وتفادي حدوثه مستقبلا عن طريق القضاء على العوامل التي تسبب أو تهيئ أو تساعد وتعجل بارتكابه)) (٦) .



التعريف الاجرائي للباحث : يقصد بالوقاية هي : ((وقاية المجتمع من جميع المشكلات التي احتمال ان يتعرض لها المجتمع ووضع التدابير اللازمة للوقاية لكي نستطيع تخليص مجتمعنا من جميع المشاكل)). .

الفساد : يعرف الفساد بأنه : ((الخروج عن القانون والنظام (عدم الالتزام بهما) أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية للفرد أو لجماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا الى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية)). .

وهناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته (منظمة الشفافية الدولية) بأنه : ((كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته)) (٧).

كذلك يعرف وفق تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٦ : ((هو سوء استخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة او يطلبها او يستجديها او يبتزها)) (٨).

التعريف الاجرائي للباحث : ((هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص)). .

الفصل الثاني

الضبط الاجتماعي مفهومه وأشكاله

المبحث الأول

مفهوم الضبط الاجتماعي وأهدافه

يعد موضوع الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرون واهتم به علماء التربية والاجتماع وعلم النفس لصلته الوثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الافراد داخل هذه المجتمعات ، ولا يزال موضوع الضبط الاجتماعي يعاني كثيرا من الخلط والغموض ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى اختلاف العلماء انفسهم في مسألة تحديد مفهوم الضبط الاجتماعي وعدم اتفاقهم على تعريف واضح محدد له وكذلك عدم اتفاقهم على ميدان الضبط الاجتماعي وحدوده بوصفه عملية تنطوي على كثير من المضامين والمفاهيم التي تتدخل في تحديد ابعاده ووظائفه بالنظر الى اسسه ومجالاته النظرية والعملية (٩) .

وقد وردت اشارات الى مسألة النظام والقواعد المنظمة للسلوك والسلطة في كثير من الكتب القديمة ، حيث تعرض فلاسفة اليونان القدماء لمسألة الضبط الاجتماعي ، ولكنهم استخدموا مصطلحات اخرى كالقانون أو الدين أو العرف أو الأخلاق (١٠) .

كما يرى العلامة العربي ابن خلدون ان الانسان بحاجة الى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي وان عمران المدن بحاجة الى تدخل ذوي الشأن والسلطان من أجل فاعليه النوازع وحماية المنشآت ، ووسائل الضبط الاجتماعي التي تحقق هذه الغاية تتمثل في الدين والقانون والاداب العامة والاعراف والعادات والتقاليد (١١) .

يعد موضوع الضبط الاجتماعي من بين الميادين المختلفة التي تناولها علماء الاجتماع عندما تعرضوا الى طبيعة واشكال الظواهر وانماط الافعال والسلوك والضروب الاجتماعية الاخرى ويرجع تاريخ بلورة هذا المفهوم كحقل مستقل من حقول علم الاجتماع الى القرن التاسع عشر عندما نال شعبية بعد نشر كتاب عالم الاجتماع الامريكي روس تحت عنوان الضبط الاجتماعي كما استخدم هذا الاصطلاح رجال القانون من المحامين عندما تبناه العلامة باوند في اشارتهم الى عملية المطابقة بين الفرد وبين النظام الاجتماعي (١٢) .

وقد وجد روس خلال بحثه في موضوع الضبط الاجتماعي كميدان مستقل من علم الاجتماع ان الدارونية الاجتماعية تستخدم هذا الاصطلاح للإشارة الى علاقة الفرد بالمجتمع وماتسم هذه العلاقة من ضروب من الصراعات والتوترات بينهما وهذا ما دفع روس الى افتراض وجود قوى اجتماعية تدفع الى الانسجام والتكامل ما بين الفرد والمجتمع وتكمن هذه القوى في القدرة الاجتماعية الموجودة في طبيعة النظام الاجتماعي والتي نعني بها العدالة والمساواة والحفاظة على طبيعة هذا النظام (١٣) .

واستخدم اصطلاح الضبط الاجتماعي في أدبيات علماء الاجتماع ولاسيما في إشارتهم إلى عملية الانتظام والاتساق بين الفرد وبين النسق القيمي والمعياري الذي يسود مجتمع من المجتمعات ووضحوا أن عملية عدم الانتظام تخلق توترات وصراعات سواء بين الأفراد او الجماعات فالضبط الاجتماعي من وجهة نظر علم الاجتماع هو عملية اتصال وتواصل بين ما هو مغروس من ارث اجتماعي في طبيعة النظام الاجتماعي وبين الجماعات الاجتماعية لأجل تحقيق الاستقرار والانسجام في الحياة الاجتماعية .



ويعني الضبط الاجتماعي إدامة النظام وحيوع الاستقرار داخل المجتمع من خلال استخدام وسائله المتعددة والمتخصصة كالدساتير والمحاكم أو الشرطة ويتسع استخدامه ليضم السيطرة على المؤسسات المختلفة التي يضمها المجتمع والتي تتداخل فيما بينها كالمؤسسة الدينية والسياسية والتربوية والترفيهية إلى غيرها من المؤسسات الأخرى لأجل تحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع .

فالضبط الاجتماعي اصطلاح جمعي يشير إلى الأفراد الذين يدخلون في العمليات المخططة وغير المخططة التي بواسطتها يلحق الأفراد عملية الإقناع أو الإجبار لأجل تحقيق المطابقة بينهم وبين ما هو مستخدم من قيم في الحياة الاجتماعية فالضبط الاجتماعي هو الآليات التي يمارس المجتمع سيطرته على مكون الأفراد وإدخال المطابقة للمعايير والقيم بين الأفراد وثقافة المجتمع .

ولقد أدى وليم كراهام سمنر أحد علماء الاجتماع في كتابه الطرق الشعبية عملا مشابها إلى روس وعد سمنر السلوك الجيد والعادات والأخلاق هي مؤشرات للضبط الاجتماعي وتعلق سمنر بطريقة خدمة المستويات المعيارية وتأمينها لمطابقة الفرد مع المجتمع . فالطرق الشعبية بالنسبة إلى استخدام هذا المفهوم وكما يراها سمنر هي العادات والتقاليد المنتظمة ذاتيا في الأجيال المتعاقبة وكما يعتقد سمنر هي المسؤولة عن ضبط سلوك الأفراد على نطاق واسع .

وحاول أميل دوركهائم أن يفسر الضوابط الاجتماعية بالعوامل الخارجية وركز في أعماله على المعايير الاجتماعية التي تدخل على الأفراد من الخارج وتصبح حقيقة داخلية يعيشها الفرد اجتماعيا فالضبط بالنسبة إلى دوركهائم هو ضرب من ضروب الالتزام الأخلاقي وعلى الفرد أن يطيع القواعد الاجتماعية ويقبلها طواعية لتصبح واجبا من الواجبات المفروضة عليه أكثر من كونها ضغوطا خارجية وتشكل هذه الطلبات من المجتمع نمطا أخلاقيا للأفراد وعناصر أساسية لشخصياتهم .

فالضبط الاجتماعي هو من الوسائل والاستراتيجيات التي تستخدم لمنع الانحراف في السلوك البشري وهناك مستويات مختلفة تظهر فيه هذه العملية ويتعلم وينشأ الفرد على المعايير الرسمية وغير الرسمية التي تتحكم في السلوك .

ويعتمد كل نسق من أنساق الضبط الموجودة في المجتمع على الجزاءات التي قد تكون ايجابية أو سلبية فالإيجابية منها هي المكافآت التي يحصل عليها الأفراد نتيجة الأفعال التي تبرهن أي الأفعال التي تتجه إلى إعادة إدخال الدافع إلى الفعل بطريقة مبرهنة وقد تكون هذه المكافآت مادية ولكن هي في الأعم الأغلب معنوية .

أما الجزاءات السلبية كالحرمات حيث يعاقب الفرد عندما يسلك سلوكا غير متفق عليه فالعقاب على السلوك غير المبرهن هي جزاءات سلبية كتعليق الحقوق أو عدم منح التسهيلات التي تدخل على الفرد عندما يكون الفعل غير متفق عليه (١٤) .

المبحث الثاني أساليب الضبط الاجتماعي

يقصد بأساليب الضبط الاجتماعي : الطرق والممارسات التي تتحكم في تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تجبر الأفراد على الخضوع للمعايير الاجتماعية .

فكل مجتمع من المجتمعات البشرية له أساليب ضبط تنظم حياة البشر وتحكم طرق معاملاتهم وسلوكياتهم لتحقيق الضبط الاجتماعي كالقوانين والأعراف والعادات والتقاليد .
وتختلف أساليب الضبط الاجتماعي في أهميتها باختلاف المجتمعات وباختلاف الزمان والمكان ، فقد تكون الطرائق الشعبية أسلوباً من الدرجة الأولى في بعض المجتمعات ، ويكون القانون في المرتبة الثانية ، وقد يحدث العكس (١٥) .

ويشير جيب إلى أن تعدد صور وأنواع الضبط الاجتماعي وتغيرهما من مجتمع لآخر ، ومن عصر إلى آخر يشكل موضوعاً غامضاً في علم الاجتماع كما أن تلك الظواهر المتنوعة للضبط الاجتماعي جعلت من الصعب إعطاء تعريف محدد ومناسب له .

كما يؤكد جانوتز أن صور وأنواع الضبط الاجتماعي جاءت نتيجة تغيرات شخصية سابقة ، وكل من هذه الصور له تأثير مختلف على السلوك الاجتماعي ، ومهمة علم الاجتماع تتركز في بحث هذه الصور ونتائج الضبط الاجتماعي ، وهذا يعني الإجابة على السؤال الافتراضي : أي صور الضبط الاجتماعي هي الأكثر تأثيراً ، وكيف يمكن للجماعة أن تضبط ذاتها ضمن مبادئ أخلاقية شرعية تقضي إلى خفض السيطرة القسرية .

ومن هنا فقد اختلف العلماء في تحديد مصطلح لهذه الأساليب ، كما اختلفوا في تصنيفها ، فسمّاها روس وسائل الضبط الاجتماعي وحددها في خمس عشرة وسيلة مرتبة كما يلي (١٦) :

- ١- الرأي العام . ٦- التقاليد . ١١- الشخصية .
 - ٢- القانون . ٧- دين الجماعة . ١٢- التراث .
 - ٣- المعتقدات . ٨- المثل العليا . ١٣- القيم الاجتماعية .
 - ٤- الإيحاء الاجتماعي . ٩- الشعائر والطقوس . ١٤- الأساطير والأوهام .
 - ٥- التربية . ١٠- الفن . ١٥- الأخلاق .
- بينما صنف لانديز وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين (١٧) :
- ١- الوسائل الضرورية لإيجاد النظام الاجتماعي ، وتشمل : القيم ، والمعايير ، والأعراف ، والعادات .
 - ٢- وسائل تدعيم النظام الاجتماعي ، وقسمها إلى قسمين :
أ) النظم الاجتماعية ، كالأسرة والدين والمدرسة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا .
ب) الأبنية الاجتماعية ، كالجنس والطبقة والجماعة الأولية والثانوية .
- وحدد بارسونز خمسة أساليب للضبط الاجتماعي وهي (١٨) :
- ١- التنشئة الاجتماعية .
 - ٢- المقاطعة الاجتماعية .
 - ٣- ضغط الجماعة .



٤- السجون المنظمة .

٥- قيام المؤسسات والمنظمات .

أما لابيير فقد ميز بين وسائل الضبط الاجتماعي من الناحية العملية وتشمل (الصحافة ، الإذاعة ، التلفزيون ، السينما ، المسرح) ، وبين الأساليب الفنية التي تكمل تدعيم سلطة الجماعة على أفرادها وتتخلص في أنواع الجزاءات (الجمعية والنفسية والرمزية والتوقعية) (١٩).

بينما يميز جير وفيتش بين صور الضبط الاجتماعي وأنواعه وهيئاته، فأنواع الضبط الاجتماعي هي (القانون ، الدين ، المعرفة ، التربية ، الفن والأخلاق (٢٠) ، أي أنه عد تلك الأمور أنواعاً للضبط الاجتماعي وليست وسائل أو أساليب .

وعلى الرغم من اختلاف علماء التربية والاجتماع في مسمى أساليب الضبط الاجتماعي وتصنيفاتها ، إلا أن الإجماع يكاد يكون واحداً على أهمية هذه الأساليب ، « فالنظام الاجتماعي يعد نتاجاً طبيعياً لفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي » (٢١) .

الفصل الثالث

الضبط الاجتماعي والفساد

المبحث الاول

وسائل الضبط الاجتماعي والفساد

تعد وسائل الضبط الاجتماعي من أهم الوسائل فقد انقسم العلماء بين وسائل الضبط الاجتماعي الى ثلاث فرق ، الفريق الاول ميز بين وسائل الضبط التي تعتمد على القسر والقهر بحيث يجبر الفرد على اتباع انماط السلوك المقرره وتوقع عليه العقوبات الملائمة وبين وسائل الضبط التي تعتمد على الاقناع والتوجيه والارشاد والفريق الثاني ميز بين الوسائل التي تتخذ شكل النظم الاجتماعية والوسائل غير المنظمة التي تصدر بشكل تلقائي على افراد المجتمع دون ان يكون لها معايير دقيقة ثابتة لا تحيد عنها ، والفريق الثالث يفضل التفرقة بين الوسائل الرسمية التي تشرف عليها هيئات محددة متخصصه ترافق سلوك اعضاء الجماعة ومدى موافقتها الانماط السلوكية العامه وقواعد الاخلاق والقيم الاجتماعية والثقافية وتطبق عليها الاجواء الملائمة والوسائل غير الرسمية التي يستخدمها المجتمع ككل (٢٢) ، وعلى هذا لايمكن ان نتصور مجتمعاً انسانياً لا توجد فيه ضوابط اجتماعية سواء كانت رسمية او غير رسمية وهكذا نجد كل المجتمعات البشرية قد اوجدت الوسائل التي تعمل على ضبط سلوك افرادها وبالتالي اعطت الفرصة للحكم على مدى سلوك هؤلاء الافراد وفق السلوكيات المتنوعة في المجتمع (٢٣) .

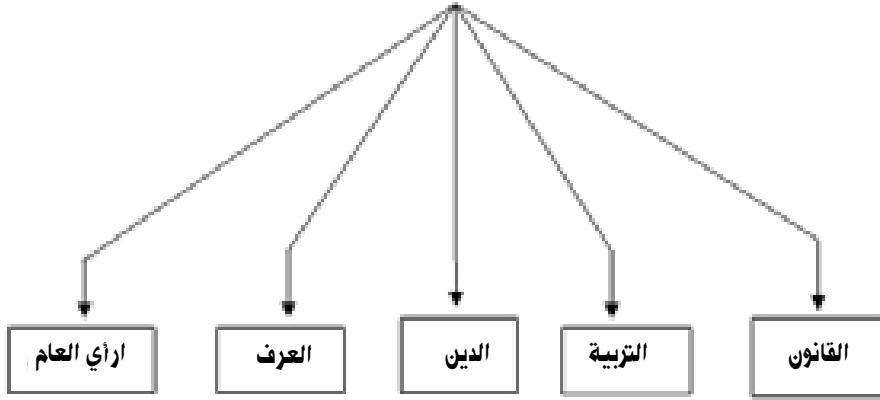
وقد صنف بول لاندیس وسائل الضبط الاجتماعي الى قسمين الاول يشمل الوسائل الضرورية لايجاد النظام الاجتماعي ، وهي عبارة عن جميع العمليات التي تستخدم في بناء الشخصية والقيم والعادات بينما يحتوى القسم الثاني على وسائل تدعيم النظام التي تنقسم بدورها الى مجموعتين الاولى هي الابنية الاجتماعية المختلفة كالجنس والطبقة والجماعة الاولى والثانوية والمجموعه الثانية هي النظم الاجتماعية كالاسرة والدين والمدرسة والاقتصاد والقانون والعلم والتكنولوجيا وهناك وسائل تعد مشتركة بين هذين القسمين أي ان هناك وسائل تؤدي الى ايجاد النظام وتدعيمه في نفس الوقت .

أما الدكتور إبراهيم ابو الغار فيقسم وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين : القسم الأول ، المكتوب ويتمثل هذا في القانون الوضعي الذي تتولاه الهيئات التشريعية في المجتمع ، أما القسم الثاني فيضم الوسائل غير المكتوبة وهذا يتضح في العادات والتقاليد والأعراف والرأي العام (٢٤) .

أما جورج جيرفيتش فيقسم وسائل الضبط الاجتماعي إلى رئيسي وفرعي ، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي عبارة عن عملية اجتماعية تركز على المعاني الروحية والقيم والمثل الجماعية والنماذج الثقافية والرموز الاصطلاحية والفنية وهذه المجموعة المعقدة تتولاها وسائل الضبط الرئيسية وهي : (الدين ، السحر ، الأخلاق ، القانون ، الفن ، الايدولوجيا والتربية) وهذه الضوابط الرئيسية تتفرع وفقاً للشكل المورث للجماعة وتختلف أهميتها النسبية باختلاف الهيئات الاجتماعية .

هذا وقد ارجع ادوارد روس وسائل الضبط الاجتماعي إلى أربعة عشر مرتبة من حيث أهميتها وهي: (الرأي العام - القانون - العقيدة - الإيحاء الاجتماعي - التربية - العرف - الدين - المثل العليا - الشخصية - الشعائر - الفن - التثقيف - التوهم و القيم الاجتماعية) . ويرى روس أن النظام في المجتمع لايعتبر سلوكا غريزيا أو تلقائيا وإنما نتيجة لوسائل الضبط الاجتماعي . والضبط الاجتماعي يعد العنصر الأساس في الحياة الاجتماعية (٢٥) .

أذن ومن خلال استعراضنا لأراء العلماء والباحثين في بيان وسائل الضبط الاجتماعي ارتأينا اختصار هذه الوسائل إلى خمس وسائل رئيسية في اعتقادنا بأنها ذات آثار اجتماعيه فعالة ومؤثرة في المجتمع العراقي وهي (القانون - التربية - الدين - العرف والرأي العام) . سنوضح هذه الوسائل المهمة .



أولا: القانون :

أن القانون بمفهومه العام هو الوسيلة الرسمية للضبط الاجتماعي وأكثر ما تبرز هذه الوسيلة المجتمعات المتقدمة والمعقدة لان الأعراف والعادات الاجتماعية تحقق سيطرتها على الأفراد في مثل هذه المجتمعات فلا تستطيع هذه الوسائل التقليدية ان تحقق مهمة الضبط الاجتماعي بصورة جيدة، فالقانون شديد التكيف للأحوال المتغيرة ، وعلى هذا الأساس نجد أن المجتمع كلما كان ديناميا سريع التغير ضعيف الاعتماد على القواعد العرفية والتقاليد التي لا تتغير ألا ببطء شديد وزاد الاعتماد على القواعد القانونية التي يمكن تقسيمها لتلائم الأوضاع الجديدة فالقانون أداة في يد السلطات تنفذ به أرادتها(٢٦) .

فقد عد علماء الانثروبولوجيا استخدام القانون هو أهم مظاهر القانون ، فيعد (راد كليف براون) القانون عاملا من عوامل المحافظة على النظام الاجتماعي او توطيد هذا النظام داخل نطاق إقليمي معين عن طريق ممارسة سلطة القهر والقسر واستخدام القوة الفيزيكية اذا لزم الحال أذن فللقانون وظيفتان تتمثل الأولى في ان يجب ان يعامل هؤلاء الذين يقومون بإعمال عدوانيه بينما تتمثل الأخرى في انه يجب ان يتصرف بطريقة إجبارية ملزمة بما يتمشى مع إهمال هؤلاء الأعضاء وللجزاء القانونية عدة خصائص ،أهمها الموضوعية والالتزام والمادية وهي بالإضافة إلى ذلك كله تطبيق بدرجة متساوية على كل الأشخاص الذين ارتكبوا نفس الفعل الجنائي ، ويرى ماكيفر أن هناك ثلاثة أنواع من القانون : النوع الأول : القانون القانوني وهو الذي يفرض على الناس بطريقة تحكمية وتحافظ عليه العقوبات التي توقع على الخارج عليه .

والنوع الثاني : القانون الطبيعي الذي يتأصل في ضرورة الأشياء ولايمكن تجنبه الا بإجراءات عنيفة كثيرا ما يكون مالها الإخفاق ولا يجني من يخالفها الا الضرر المحقق في اغلب الأحيان ، والنوع الثالث : القانون (العرفي) الذي يوجده الهيئة الاجتماعية وتحافظ عليه اشد لمحافظة كما تعاقب عليه بالاحتقار والإغفال والبدء بإجراءات أخرى مؤلمة وصارمة ، أما الدوافع التي تدفع الفرد إلى أطاعة العرف وعدم الخروج عليه فكثيرة أهمها الخوف من غضب الهيئة الاجتماعية والرغبة في حسن السمعة (٢٧) .

أما تالكوت بارسونز فيؤكد أهمية الواقع الذي يمثله القانون كونه وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي الأخرى في حالتين مختلفتين تماما ومتعارضتين ، الأولى هي حالة الصراع بين القيم فحينما يكون هناك صراع حاد وعميق بين قيم معينه في مجتمع واحد يجدر بالقانون أن يحل المشكلات التي تنجم عن هذا الصراع ، أما أحواله الثانية فهي الصراع من اجل القيم اى اتفاق أعضاء المجتمع على أهمية الوصول إلى قيم معينة وتحقيق مصالح بالذات ولكنهم يتصارعون لسبب أو الأخر من اجل التوصل إلى تلك القيم أو المصالح وتكون وظيفة القانون في الحالة الثانية تحقق التوازن بين تلك المصالح التي يرغب الكثيرون في الحصول عليها (٢٨) .

ثانيا : التربية :

لقد عرف دوركهايم التربية بأنها : (التأثير الذي تمارسه الأجيال الأكبر سنا على الأجيال التي ليست مؤهلة بعد للحياة الاجتماعية وتهدف الى ان توظف وتنمي في الطفل تلك القدرات الفيزيكية والعقلية والأخلاقية التي يتطلبها منه مجتمعه ككل وتتطلبه منه البيئة التي يعيش فيها) (٢٩) .

أي أن التربية هي عملية نقل عناصر الثقافة او الحضارة الى الفرد والتي تقوم بها المؤسسات الرسمية والتي تعنى بعملية النقل هذه كالا لاسرة والمدرسة.

ان علماء الاجتماع يرون ان للتربية وظيفة هامة باعتبارها وسيلة ضابطة تؤثر في سلوك الافراد وتحدد قواعد معاملاتهم بعضهم مع البعض الآخر كما انها تغرس فيهم قيم المبادئ العامة التي يرتضيها المجتمع والتي تصلح عليها الجماعة باعتبارها نماذج يسترشد بها الافراد في مواقفهم وواجه نشاطهم وحكمهم على التصرفات .



ان المؤسسة الاجتماعية الرئيسية الاولى التي تحقق عملية التربية هي الاسرة فلالسرة دور كبير في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي كونها المؤسسة المؤهلة الاولى للفرد فان تفكك الاسرة من شأنه ان يضعف اثرها في عملية الضبط الاجتماعي وفي كثير من الاحيان يؤدي تفكك الاسرة الى الوان من العصاب والانحراف واذا ألحت على الفرد فكرة كونه مسؤولا عن تفكك أسرته وذلك نتيجة شعوره العميق بالاثم فتكون النتيجة ان يحكم على نفسه بالعزلة أو يوحى الى نفسه بالاخفاق في تكوين علاقات مع الآخرين(٢٠).

فالفرء لا يستطيع التحرر من قيود الضوابط الاجتماعية الا اذا دبث في الجماعة التي يعيش فيها عوامل التغير الاجتماعي المختلفه التي من شأنها ان تربك عملية التربية الاجتماعية التي تمارسها الجماعة لنقل تراثها الاجتماعي الى الافراء او تضعف من التماسك الاجتماعي في هذه الجماعة وتخرجها من عزلتها ويصلها بالجماعات الاخرى ويسهل انتشار الثقافة من جماعة الى اخرى .

ثالثا : الدين :

الدين هو عقيدة وفكر وممارسات سلوكية ، و يعتقد كل من جيفرنو وروجيه وباستير ان كلمة دين تعني العبارة المتكونة من الرهبة والخشية والاحترام وخاصة في الديانات السماوية كالدين الاسلامي واليهودي والمسيحي(٢١) .

ويعرف ماكس مولر الدين بانه: (محاولة تعبير عما يمكن تصوره باعتباره الكمال المطلق اللانهائي) ، أما ريفيل فيعرفه بانه: (محاولة توجيه الانسان لسلوكه للشعور بالصله بين روحه وبين روح خفية يعترف لها بالسلطان عليه وعلى سائر الكائنات الاخرى ويحاول ان يكون على صلة دائمة بها)(٢٢) .

وقد فرق ادوارد روس بين نوعين من الدين هما الدين الرسمي وهو الذي اطلق عليه من قبل المعتقد والنوع الثاني الدين الاجتماعي وقد عرف الدين بانه الافتناع بوجود رابطة من العلاقاته المثاليه بين اعضاء مجتمع معين ثم الاحساسات التي تظهر نتيجة لهذا الافتناع(٢٣) .

فالدين يعد من اهم النظم الاجتماعية لما يقوم به من وظائف في حياة الناس وفي تعزيز الاستقرار والنظام ولا توجد عاطفة او شعور انساني اقوى تأثيرا من العاطفة والشعور الديني(٢٤) .

ويستطيع الدين ان يقوم بمهمة الضبط الاجتماعي من خلال فكرة الثواب والعقاب ولا تقتصر الفكرة على الحياة الدنيا وانما تمتد الى الحياة الاخرى ، فالدين الاسلامي يؤكد هذه الحقائق لما جاء في القرآن الكريم من الآيات التي تؤكد ذلك .

ويرى جوزيف روس بأن الدور الذي يلعبه الدين في الضبط الاجتماعي يختلف باختلاف درجة توفر تفسيرات اخرى غير دينية للقوى البيئية وبالتالي توفر اساليب عملية للتعامل بها(٢٥) .

نجد المجتمعات بدأت تعاني من مشاكل اهمها النقص والضياع والاتجاه نحو الانحراف والجريمة فالدين هو الاداة المهمة في ضبط النوازع الفردية وهذا ما يساعد المجتمع في حفظ كيانه وتوازنه.

رابعاً : العرف :

أن سلوك اي انسان بغض النظر عن مجتمعه يتأثر بمجموعة من القوى تحده وتضبط سلوكه والعرف هو احدى هذه القوى(٣٦) ، فهو سلطة من سلطات المجتمع التي تشمل العادات والمعتقدات التي يتعلمها الناس جيلا بعد جيل بواسطة الحكم والامثال والروايات والقصص والشعر وغيرهامن تراث المجتمع(٣٧) . والعرف من الناحية النفسية يشبه العادة في بعض الوجوه غير ان العرف عادة لايتبعه الفرد فحسب بل اغلب افراد المجتمع ، ولكن ليس معنى هذا ان العرف هو العادة ، فالعرف يتضمن قاعدة أو معيارا كما ان له صفة ملزمة أو العرف بناءا على ذلك يتضمن حكما على الفعل والسلوك ويكون هذا الحكم عاما وغير ذاتي في قواعده ، ومن الممكن تمييز العرف من الاستعمال الذي يحتوي على الافعال الاعتيادية لافراد المجتمع ، تلك الافعال التي ليس لها صفة معيارية او التي ينقصها مصادقة الضغط الاخلاقي وعلى هذا يمكن تمييز العرف عن العادة بما يتصف به من صفة عامة ومعيارية ، فالعرف بمعنى آخر هو استعمال مقبول(٣٨) . ويعمل العرف على تنظيم حياة الفرد وتوجيهها الى طرق معينة تتمثل في عادات ولغة وملابس محددة وهو يحدد اهداف الناس والوسائل التي يمكنهم اتباعها لبلوغ تلك الاهداف كما انه يحدد موقف الاشخاص والحكام .

وينظر روس الى العرف كونه قوة متسلطة ومتحكمة في القوى الاخرى التي يلتزم بها الفرد ، وليس فقط باعتباره قاعدة غير مكتوبة وهو يرى ان سر قوة العرف يجب ان يبحث عنه في الايحاء وفي العادة ذلك لان القديم يتصف بقيمة عظمية ويقدسه على تحقيق اغراض الضبط(٣٩) .

وعد علماء الاجتماع العرف وهو القوة المسيطرة لكل ما يدور في النسق او الاطار الاجتماعي وهي تمارس ضغوطا على الافراد وتحدد سلوكهم وتصرفاتهم(٤٠) .

لذا فان العرف يعكس كل الافعال والآراء واعمال السلوك التي يقوم بها الافراد في المجتمع وهذه الافعال تكون لدى الافراد الخضوع لمعتقدات المجتمع التي تستمد قوتها من فكر وشعور الجماعة وعقائدها ولا يخرجون عليها وعلى ما ترسمه لهم(٤١) .

ان افراد المجتمع يأخذون معيارا يقيسون به ما يصادفهم ويحكمون به على ما يحصل مستقلا فهذا المعيار الذي استخلص الافراد من الوقائع السابقة يطبق بالنسبة لهم على كل واقعة(٤٢) .

فالسلوك الاجتماعي نسيج مترابط يضم علاقات الافراد التي تكونت نتيجة التفاعل فيما بينهم وبين البيئة الطبيعية وما فيها من مصاعب حاولت على مر السنين الحد من حرية الانسان وتقييده في حدود ضيقة(٤٣) .



خامساً: الرأي العام :

عرف روس الرأي العام بأنه: (رد فعل من جانب المجتمع تجاه ، اي سلوك يسيء) (٤٤) .
أن كثير من علماء الاجتماع المحدثون اتفقوا على وجود ظاهرة نفسية تتميز بها الجماهير الشعبية ويتشكل بها السلوك الاجتماعي بصورة عامة وتتخذ وفقها الضوابط والتنظيمات الاجتماعية بصفة خاصة هي ظاهرة تلقائية أطلقوا عليها عقل الجماعة او القهر الجمعي على مانحو ما ذهب اليه العالم الفرنسي أميل دوركهايم (٤٥) .

ويعرف الدكتور حسن الساعاتي الرأي العام بأنه انفعالات الجماهير اي الإعجاب او السخط او الاحترام او الاشمئزاز الذي تبديه الجماهير حيال عمل من الأعمال او حادثة من الأحداث او فكرة من الأفكار .
أي أن الرأي العام حكما عاما (أحكام الجماهير) أي تكوينها أفكارا محددة بشأن العمل أو الحادثة او الفكرة الجديدة وتؤدي هذه الأحكام الى اظهار الشعور بالاستحسان او الاستهجان وذلك تبعا للحكم على العمل او الحادث هو الفكرة بأنها خير او شر مفيدة أو غير مفيدة او ضاره وهذا ويتضمن الرأي العام أيضا فعل الجماهير أي الإجراءات التي تتخذها الجماهير فيما يخص عمل ما للتأثير في سلوك الأفراد بغية ضبط أو منع العمل او الحادث او الفكرة اذ أن الرأي العام هو انفعالات الجماهير وإحكامها وأفعالها بخصوص عمل او حادثة او فكرة .

ان كثيرا من علماء الاجتماع يعدون الرأي العام المصدر الأول للضبط الاجتماعي كونه القوة التي يعتمد عليها ويستند إليها خاصة في الجماعات المتقدمة وبوجه خاص المجتمعات التي تركز في تنظيماتها الاجتماعية على الأسس الديمقراطية فهو أشبه ما يكون بالأداء العامة كما يقول العلامة لويي وعد الرأي العام وسيلة ضابطة من وسائل الضبط الاجتماعي لانه احد مصادر التشريعات والتقنيات الضابطة في الجماعات التي تنتمي الى النظام الديمقراطي وتكون القوانين فيها تعبيرا عن رغبات الرأي العام وتحقيقا فعليا للإدارة الجماعية وضمانا للنظم الاجتماعية ، وتظهر أهمية الرأي العام كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي من خلال رعايته ودفاعه عن المثل الاجتماعية والمبادئ والمفاهيم الخلقية والنماذج العرفية والقيم التقليدية للجماعة فهو القوة التي تساند هذه الأدوات الضابطة والقواعد التنظيمية لعلاقات الأفراد الاجتماعية وان الرأي العام يكمن وراء تطور الجزاءات القانونية الرادعة بالنسبة لبعض الجرائم او الممارسات التي تزداد حساسية الرأي العام لها وإحساسه بتهديدها لكيانه او بالتأثير على فاعليتها الإنتاجية او المغالاة في إصدار القيم الانسانية والمعايير الخلقية (٤٦) .

اذن فالضبط الاجتماعي يستند على هذه العناصر وكل منها لها أهميتها من تركيز واتزان الفرد والجماعة والمجتمع وبالتالي الابتعاد عن مسالك الانحراف والجريمة التي من ضمنها الفساد بشتى أنواعه .

المبحث الثاني

الضبط الاجتماعي ضرورة أساسية في مكافحة الفساد

الإنسان بطبيعته اجتماعي لا يستطيع العيش وحيدا ولا بد أن ينتمي الى جماعة يستمد منها القوة والامن والطمأنينة ويسهم مع الآخرين في تحقيق الخير والمعيشة الكريمة وقد بدأت المجتمعات البشرية بمجتمع العائلة ، ثم توسعت الى مجتمع القبيلة ومجتمع القرية ومجتمع المدينة حتى أصبحت مجتمعات قومية ويرتكز المجتمع في بنيته على العناصر التالية:

- ١- قيم أخلاقية يؤمن بها أفراد المجتمع ، وتمثل الاهداف والغايات التي يسعون الى تحقيقها .
- ٢- ترجمة قيم الجماعة الى انظمة وقوانين وأعراف تلتزم بها الجماعة في نشاطهم وسلوكهم ويعدون من يخالفها مذنباً يستحق العقاب (٤٧) .

وفي كل جماعة من الجماعات تنشأ طائفة من الافعال والممارسات والاجراءات والطرق التي يزاوئها الافراد لتنظيم أحوالهم والتعبير عن أفكارهم وما يجول في مشاعرهم ولتحقيق الغايات التي يسعون اليها وعندما تستقر هذه الافعال في شعور الجماعة وترسخ في عقول الافراد تصبح قواعد ملزمة ، تكون نظاما مختلفة تؤدي الى التنظيم الاجتماعي الذي يركز عليه استقرار المجتمع (٤٨) .

وقد عد العالم هربرت سبنسر المجتمع كائناً عضوياً يشبه من كل نواحيه وخصائصه ومقوماته ووظائفه الجسم الحي ، كما أنه يتطور كما تتطور الكائنات العضوية ، فكما أن للجسم العضوي بناء عام أو هيكل يضم مجموعة من الأعضاء الداخلية كالقلب والمعدة والأمعاء ، ولكل عضو من هذه الأعضاء وظيفة معينة تتفاعل مع وظائف الأعضاء الأخرى من أجل إبقاء الجسم أو البناء العضوي حياً ، كذلك المجتمع بناء أو هيكل عام يضم مجموعة من النظم (كالنظام السياسي والأسري والاقتصادي ... الخ) .

ويقوم كل نظام بأداء وظيفة محددة ، في إطار إشباع حاجات أعضاء المجتمع ، وتتفاعل هذه النظم مع بعضها بحيث تبقى المجتمع قائماً بذاته . وإذا حدث خلل جوهري في وظائف أي عضو من أعضاء الجسم ، فإنه يمرض وقد يصل الى الوفاة ، كذلك فإن اختلال أي نظام من نظم المجتمع يؤدي إلى ظهور الأمراض الاجتماعية متمثلة في الجريمة والتفكك الأسري وانحراف الأحداث والتسيب ... إلخ ، وكما أن الجسم الإنساني يموت فإن المجتمع يمكن أن يتفكك وينحل (٤٩) .



المبحث الثالث

الضبط الاجتماعي والوقاية من الفساد

أن وسائل الضبط الاجتماعي كثيرة ومتنوعة في كل مجتمع من المجتمعات وكلما كان المجتمع متأخر في العلم والعمل كلما تأخر في إيجاد وسائل جيدة في الضبط وبالعكس إذا كان متقدماً ومتطوراً فإن هذه الوسائل تتقدم حتماً وتتطور مع ظروفه وحاجاته .

أن المنزل كان ولا يزال عاملاً من أهم العوامل التربوية كما أن الأسرة مازالت الخلية الأولى للمجتمع وأن علاقة الأبوين فيها لهما إثرهما على الطفل .

الطفل أول ما ينشأ في وسط الأسرة هو بلا شك يتعلم العادات والطباع التي يمكن تشكيلها وفق هياكل متعددة فالأسرة دور مهم في البناء النفسي والاجتماعي للطفل وهو يتلقى كل ما يسمعه ويشاهده بسرعة فالأسرة التي يسود بين أبنائها الحب والتفاهم والاحترام المتبادل ويحترم فيها الصغير الكبير ويعطف فيها الكبير على الصغير إنما تغرس في نفس الطفل هذه القيم والمفاهيم وتجعلها جزءاً من تكوين شخصية وبناءها النفسي والاجتماعي أما إذا نشأ في جو مشحون بالبغضاء والكراهية والشكوك والضيقة واستخدام الألفاظ غير المؤدبة فسيؤدي ذلك إلى نشوء طفل معقد النفس والطباع ويميل إلى الكراهية والعدوان والمنافسة غير الشريفة في الحياة بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي إذا ما تهيأت يكون لها دوراً كبيراً في انحراف الحدث أو أبعاده عن الانحراف وبحسب الأجواء التي يعيش فيها هذه العوامل قد تكون اقتصادية وقد تكون بسبب كبر حجم العائلة وحالات التفكك الأسري(٤٩) .

أن تربية وتوجيه الآباء إلى أولادهم وحسن معاملتهم هو الدافع إلى طريق الصواب لمنع فسادهم وأن الأب صاحب السلطة في الأسرة والقيام بالتربية والتهديب والرعاية التي يحتاجها الحدث من هنا يتبين الدور الكبير للأسرة في الوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة وبناء جيل صحيح مؤمن بالله وبالوطن وقادر على تحمل المسؤولية ، أن توفير مستلزمات الحياة الضرورية لا يكفي وحدة لينشأ الطفل القويم الحسن السلوك، بل يتطلب من الأسرة قدراً من التماسك العائلي المبني على التفاهم والانسجام بعيداً عن المشاحنات وأجواء التوتر لأن مثل هذه الظروف تؤدي دوراً مهماً سياسياً في بناء شخصية الطفل وتوجيهه نحو الوجهة الصحيحة وذلك لخلق طفل يستطيع الاعتماد على ذاته وتحمل تبعات الحياة في المستقبل.

في كثير من بحوث أن الطفل يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها وأن الأسرة هي البيئة الأولى للطفل التي يترى في كنفها ويتلقى أوليات وأساسيات التربية فيها وأساس السلوك الاجتماعي القويم وأن ما قيل بشأن علم الإجرام من أن الإنسان يولد وهو مهياً ويمتلك الاستعداد الفطري للجريمة لا أساس له من الصحة إذا ما قورن بتأثير البيئة ودورها الحيوي في أعداد الطفل والحدث وما تعكس من آثار إيجابية أو سلبية على حياة الحدث، وكانت نظريات علم الإجرام تلك تقوم على أساس التكوين البيولوجي للإنسان وتكوين ضمن مواصفات خاصة معينة متكونة في خلقه (٥٠).

أن للأسرة دور مهم في توعية أبنائها وتنشئتهم تنشئة صالحة لكي يكونوا أبناءً صالحين وتغرس في نفوسهم حب عمل الخير ومساعدة الآخر وعدم الاعتداء أو التجاوز على أموال المجتمع لأنه خطأ وبالتالي تكون عاقبته وخيمة تقوم بذلك الأسرة الجيدة التي تريد الحفاظ على أبنائها وتريد تكوين أسرة جيدة ومحافظه بينما إذا كانت الأسرة لا تهتم.

أي بمعنى أن الأب و الأم لا يهتمون بهذه الأمور ويعدونها شيئاً من مهمة المدرسة لا تقع على عاتقهم بهذا سوف تصبح أسرة سيئة تنجب أطفالاً سيئين يسيئون إلى المجتمع وبالتالي يتعلمون الممارسات الخاطئة التي تضرهم وتضر المجتمع إذ أن صمام الأمان هي الأسرة فإذا كان صمام الأمان غير جيد سوف تكون الأسرة غير جيدة .

يجب إصلاح شأن الأسرة والعمل على مساعدتها ورفع مستواها كلما كانت ظروف الأسرة حسنة كلما نعم الأفراد بالاستقرار والطمأنينة وتخلصوا من مجموعة من المشاكل التي قد تعترض طريقهم فالأسرة إذا كانت مفيدة يجب تقديم المساعدات المالية لها على شكل ضمان اجتماعي يقدمه المجتمع عن طريق الدولة وهذا ما نفضله وإذا كانت قد انتابها ظروف معسرة فيجب مساعدتها لحين الميسرة لأن ذلك يؤثر عليها وعلى أفرادها ويدفعهم إلى إتباع طرق غير مشروعة لكسب المال من أجل العيش وإصلاح الأسرة لا يكفي وإنما يجب تنظيم المدرسة والدراسة والإدارة بحيث تكون أداة صالحة لتعليم وتنشئة وترقية الأحداث وتنشئتهم التنشئة الصحيحة ومن أجل ذلك يجب إعادة النظر في المناهج وفي طريقة تعيين القائمين بالتدريس فالمناهج يجب أن تستهدف عند حد تلقين العلوم النظرية وأن القائمين على شؤون التعليم في المدارس يجب اختيارهم من أرباب المستويات العالية الخلقية والسلامة الأدبية ومن الراغبين في مهنة التعليم والمحبين لها والقادرين على أدائها وأن تمنع أنظمة التربية الكلام البذيء والتصرف غير الصحيح والقسوة على الطلاب وأن يعلموا أن في أعناقهم أمانة مقدسة عليهم القيام بها على أحسن وجه ، وفي ذلك يكون القدوة الحسنة لطلابهم الذين يتأثرون به كثيراً أو قليلاً .

ويمكن القول بكل تأكيد بأن المدرسة من أقوى وسائل الوقاية والعناية بالحدث الداخل إليها فإن أخطأت العائلة في مصلحة الحدث وتهذيبه فإن المدرسة سوف تقوم بإعادة تهذيبه وتوجيهه التوجيه الصحيح وإذا أساءت في الدور الذي تقوم به فقد تؤثر على مجهود الأسرة في التربية والرعاية تأثيراً سيئاً .
المدرسة وهي من أقوى وسائل الوقاية والعناية وعليه يجب تنظيم المدرسة والدراسة والإدارة إذ تكون أداة صالحة لتعليم وتنشئة وترقية الطلبة وتنشئتهم التنشئة الصحيحة لذا فإن كافة الحكومات المتقدمة ومنها بلدنا فقد أخذت بأيدي أحداثها في سبيل الوقاية ولرفاه بما هيأته من المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة (٥١) .

أن المدرسة تأتي في المرتبة الثانية بعد الأسرة في التربية والرعاية حيث أنها المجتمع الثاني وأن مسؤوليتها في الوقاية من الفساد فضلاً عن مهمة ولا تقف عند حد تلقين الطلاب العلوم والمعرفة وإنما الرعاية والتربية والتقويم وبناء الشخصية فهي تؤدي دوراً ناجحاً في حياة الحدث ليس بوصفها قوة علاجية وذلك بتقويمه إذا انحرف عن طريق الصحيح ولكن بوصفها قوة وقائية يمكن أن تحول بين الحدث وبين الانحراف بالسلوك لأن الفساد نوع من أنواع الانحراف .

و في المدرسة يستلم الصغير أسس الحياة في المجتمع وبذا يتمكن أن يتكيف مع قواعد القانون والأخلاق إذا تضافرت مع المدرسة بيئة عائلية صالحة أن على عاتق المدرسة يقع عبء ثقل يقوم به لكي يمكنها أن تؤدي دورها بنجاح .



إذ تعد المدرسة المجتمع الثاني للطفل بعد أسرته فالمدرسة تثر دور الأسرة في التربية والرعاية فيجب إن لا تغفل المدرسة دورها المهم والخطير المتمم لدور الأسرة المتمثل في التربية والتقويم وبناء الشخصية وان تزرع في نفوس طلابها حب الوطن والنهوض به إلى الأمام والتقدم ومنع ارتكاب الأعمال الفاسدة التي تسئ له .

إذ تقوم المدرسة بدور خطير في التربية وأعداد الفرد للحياة الخارجية فالمدرسة تجنب الحدث من مساوئ السلوك اللاسوي وهي مجال للنمو الاجتماعي والأخلاقي ومعرفة وسيلة التطبيق والإفادة منها في الحياة وتهيئة المواقف .

يعد القانون من أهم وسائل الضبط الاجتماعي المهمة في المجتمع لكونه يسلط الضوء على الوقاية من الفساد والحفاظ على المجتمع من الوقوع في هاوية الفساد التي تعيد المجتمع الى الخلف وتدمره لذلك نجد أن للقانون دور مهم وفعال وذلك من خلال تشريع القوانين الصارمة التي تحد من الفساد وتعاقب المفسدين فإذا كان القانون قوي ورصين نجد نسبة الفساد في المجتمع تقل والعكس صحيح ، وكذلك للمؤسسات الدينية دورها الهام في الوقاية من الفساد من خلال خطب الجمعة والنداءات والأحاديث النبوية التي تؤكد على منع الفساد وكذلك الآيات القرآنية التي تحرم الفساد وان دور المؤسسات الدينية فعال ولا تقل أهميتها عن باقي المؤسسات لكونها لها اتصال مباشر بالمجتمع والإفراد ، وكذلك العادات والتقاليد والأصدقاء لهم دور أيضا في التأثير على الأفراد فإذا كانوا أصدقاء سوء سوف يتأثر الشخص المقابل بهم ويتعلم منهم العادات والتقاليد الخاطئة وبالتالي يتعلم أتباع الأساليب غير القانونية في العمل والتعامل مع الآخرين وإذا كانوا أصدقاء ورفاقا جيدين سيكون لهم التأثير الحسن على الآخرين .

أن وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية تسهم بقدر معين في توسيع مدارك الطفل وإنماء معلوماته فضلا عن إسهامها في تكوين شخصيته وقيمة الاجتماعية ومعايير السلوكية وذلك من خلال استنارتها للجوانب الانفعالية فيه ومن هنا فان تأثير هذه الوسائل يمكن أن يكون ذا اتجاهين : أولهما ايجابي : يتمثل في توظيف كل طاقات وقدرات هذه الوسائل لتأكيد القيم الاجتماعية والمعايير السلوكية التي تقوم عليها عملية التطبيع الاجتماعي أو التنشئة السليمة للأجيال الصاعدة من خلال تقديم النماذج السلوكية المتمتعة بدرجة عالية من قوة الإقناع والتأثير لخلق القناعات الذاتية بقواعد الضبط الاجتماعي وبالنظم والأجهزة التي تعمل على تحقيقها، وثانيهما سلبي: يتمثل في تقديم الوسائل التي من شأنها تجميل القيم والمعايير المتعارضة مع ضمير المجتمع وقوانينه أو استثارة السلوك العنفي والجنسي أو كل ما من شأنه الإخلال بالمعايير السلوكية القومية أو بموازين العلاقة التي يتوجب بين المواطن الصالح والأجهزة الساهرة على امن المجتمع وطمأنينته(٥٢) .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

الاستنتاجات

- ١- أن للضبط الاجتماعي دور مهم في الوقاية من الفساد وحماية المجتمع منه .
- ٢- أن للمؤسسات الاجتماعية دور مهم في حياة الأفراد .
- ٣- يعتمد المجتمع اعتمادا كليا على المؤسسات الموجودة في داخله في الوقاية لكونها صمام الأمان الذي يحمي المجتمع .
- ٤- أن القضاء على الفساد يعتمد بالدرجة الأولى على مؤسسات الضبط الاجتماعي ومدى فاعليتها في هذا المجال .

التوصيات

- ١- على الدولة الاهتمام بمؤسسات الضبط الاجتماعي .
- ٢- يجب على مؤسسات الضبط الاجتماعي الاهتمام بالأفراد والمجتمع .
- ٣- على الأفراد تطبيق كل ما يتعلق من قانون أو توجيه من قبل هذه المؤسسات كونها حريصة عليه من الفساد .
- ٤- على مؤسسات الضبط الاجتماعي أن تكون واعية بكل المشاكل التي يعانيها افراد المجتمع لكي يستطيعوا الوقوف عليها .
- ٥- على مؤسسات الضبط الاجتماعي حماية الأفراد من الفساد الذي يهدد المجتمعات .
- ٦- على مؤسسات الضبط الاجتماعي التعامل مع قضية الفساد بشكل جدي .

المقترحات

- ١- على مؤسسات الضبط الاجتماعي إيجاد طرق حديثة للوقاية من الفساد .
- ٢- على المؤسسات الضبط الاجتماعي الاهتمام بالمجتمع .
- ٣- على الأفراد التعاون مع جميع مؤسسات الضبط الاجتماعي .
- ٤- على الدولة دعم مؤسسات الضبط الاجتماعي وتعزيز دورها .
- ٥- على مؤسسات الضبط الاجتماعي توعية الأفراد في كافة مجالات العمل بقضايا الفساد .
- ٦- على مؤسسات الضبط الاجتماعي التعاون فيما بينها من اجل وقاية المجتمع من الفساد .
- ٧- على مؤسسات الضبط الاجتماعي العمل معا من اجل خلق جيل واعى خال من الفساد وحماية المجتمع من هذه الآفة المقيتة .



الهوامش والمصادر

- ١- سناء الخولي ، مدخل إلى علم الاجتماع ، ((د.م.))، (د.ت.)، ١٩٨٢، ص١١.
- ٢- د. حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، دار العالم العربي ، القاهرة، ١٩٧٧، ص٤٤.
- ٣- عبد الله الخريجي ، الضبط الاجتماعي ، جدة ، دار الشرق ، ١٩٧٩، ص٧٥.
- ٤- أحمد الخشاب ، الضبط والتنظيم الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، (د.ت.)، ص٣٠.
- ٥- نور علي إبراهيم ، الاكتشاف المبكر للسلوك المشكل ودوره في وقاية الأحداث من الجنوح دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص٢٥-٢٦.
- ٦- ناصر أحمد العمار ، المفهوم الحديث للوقاية من الانحراف ، مجلة الأمن والحياة ، اكااديمية نايف للعلوم الأمنية ، العدد ١٩٨ ، السنة ١٨ ، الرياض ، فبراير ، ١٩٩٩، ص١٣.
- ٧- عادل جابر الجوفي ، الفساد الإداري وتطبيقاته في العراق دراسة مقارنة ، ط٢، مكتبة دار الفكر ، ٢٠٠٩، ص١١.
- ٨- علي أحمد فارس ، حل الأزمات ، (د.ت.)، ص٢٣ .
- ٩- محمود أبو زيد ، الشائعات والضبط الاجتماعي في الدول العربية ، ١٩٨٠، ص٩٢.
- ١٠- عبد الله الرشدان ، علم اجتماع التربية ، عمان ، دار الشروق ، ١٩٩٩، ص١١٥.
- ١١- محمد شحاتة الخطيب وآخرون ، أصول التربية الإسلامية ، ١٩٩٥، ص٤٥.
- ١٢- صبيح عبد المنعم احمد ، الضبط الاجتماعي ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص٣٦.
- ١٣- صبيح عبد المنعم احمد ، الضبط الاجتماعي ، مصدر سابق، ص٣٧.
- ١٤- صبيح عبد المنعم احمد ، مصدر سابق، ص٣٨.
- ١٥- خالد بن عبد الرحمن السالم ، الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري ، ٢٠٠١، ص٤٠.
- ١٦- سلوى سليم ، الضبط الاجتماعي ، القاهرة ، دار التوفيق النموذجية ، ١٩٨٥، ص٦٨.
- ١٧- الحامد محمد بن معجب الرومي ، نايف بن هشال ، الأسرة والضبط الاجتماعي ، الرياض ، ٢٠٠١، ص٧٥.
- ١٨- الحامد محمد بن معجب الرومي ، نايف بن هشال ، مصدر سابق، ص٧٦.
- ١٩- أحمد الخشاب ، الضبط والتنظيم الاجتماعي ، المصدر السابق، ص٤٣.
- ٢٠- خالد بن عبد الرحمن السالم ، الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري ، الرياض ، ٢٠٠١، ص٨٧.
- ٢١- عبد الله الرشدان ، علم الاجتماع التربوية ، مصدر سابق، ص١٢٠.
- ٢٢- د. أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧، ص٨٢.
- ٢٣- د. محمد عبده محبوب ، الضبط الاجتماعي في المجتمعات التقليدية ، دار بور سعيد ، ١٩٧٣، ص١٣٥.
- ٢٤- د. إبراهيم أبو الغار ن علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي ، مكتبة نهضة الشرق ، دار المعارف ، بيروت ، ١٩٧٨، ص٩٨.
- ٢٥- د. إبراهيم أبو الغار ، علم الاجتماع القانون ، مصدر سابق، ص٩٩.
- ٢٦- د. حسن الساعاتي ، علم الاجتماع القانوني ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠، ص١٠٢.

- ٢٧- د. حسن الساعاتي ، مصدر سابق، ص١٠٣.
- ٢٨- د. سمير نعيم احمد ، علم الاجتماع القانوني ، ط٢، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص٧٢.
- ٢٩- د. سمير نعيم احمد ، مصدر سابق، ص٧٣.
- ٣٠- د. حسن الساعاتي ، مصدر سابق، ص١١٠.
- ٣١- د. احمد الخشاب ، علم الاجتماع الديني ، مفاهيم النظرية وتطبيقاته العلمية ، ط٢، دارالحمامي للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص٨٨.
- ٣٢- محمد مهدي الأصفي ، دور الدين في حياة الإنسان ، دار التعاون للمطبوعات ، بيروت ، ١٩٧٥، ص٥٧.
- ٣٣- محمد مهدي الأصفي ، مصدر سابق، ص٥٨.
- ٣٤- د. مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص١٢٥.
- ٣٥- حسن الساعاتي ، مصدر سابق، ص١١٦.
- ٣٦- خليفة إبراهيم عدوة ، الضبط الاجتماعي بين العرف والقانون ، دراسة ميدانية، بغداد ، ١٩٩٦، ص١٣٠.
- ٣٧- عبد الله الخريجي ، الضبط الاجتماعي ، مطبعة رامتان ، جدة ، ١٩٨٢، ص١٠٩.
- ٣٨- د. حسن الساعاتي ، مصدر سابق، ص١٢٠.
- ٣٩- د. عبد الله الخرجي ، الضبط الاجتماعي ، مصدر سابق، ص١١١.
- ٤٠- د. عبد الله الخريجي ، الضبط الاجتماعي ، مصدر سابق، ص١١٢.
- ٤١- د. عبد الله الخريجي ، الضبط الاجتماعي ، مصدر سابق، ص١١٣.
- ٤٢- د. نعيم عطية ، الروابط بين القانون والسلطة والفرد ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص١٣٢.
- ٤٣- د. متعب السامرائي ، ثورة على القيم ، ط١ ، مطبعة التلغراف ، بغداد ، ١٩٦٥، ص٧٤.
- ٤٤- د. حسن الساعاتي ، مصدر سابق، ص١٢٥.
- ٤٥- د. احمد الخشاب ، مصدر سابق، ص٩٠.
- ٤٦- اسعد سليم شطارة ، أنسنة النظم الاجتماعية (تصور لعالم أفضل) ، ١٩٩٥، ص٦٦.
- ٤٧- فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠، ص٩٣.
- ٤٨- نبيل محمد توفيق السما لوطي ، الدين والبناء الاجتماعي ، ج١ ، جدة ، دار الشروق ، ١٩٨١، ص٧٧.
- ٤٩- القاضي مؤيد حامد الجادر ، دور المؤسسات الاجتماعية والعائلية في الحد من جنوح الأحداث ، وزارة العدل ، بغداد ، ٢٠٠٤، ص١٩.
- ٥٠- د. أنور محمد الشراوي ، انحراف الأحداث ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص٤١.
- ٥١- فاضل الخطيب ، علم النفس الجنائي ، بغداد ، ١٩٩٢، ص٤٠.
- ٥٢- فازع أحمد مجيد ، جنوح الأحداث والأجهزة المختصة في الوقاية منه ومعالجته في العراق ، بغداد ، ١٩٧٩، ص٧٢.

مِلَّة

